موافقات الأندلسيين للكوفيين في الفكر النحوي ، صراع بين التبعيّة والتجديد

د. عبدالباسط عبدالكريم مطرود

كلية الامام الاعظم – نينوى

المستخلص

إن تطور الدراسات في أي منطقة وازدياد عدد العلماء فيها يؤدي بالضرورة إلى تكوين فكر مميز يحاول فيه الدارسون إضفاء نوع من التمايز ، ومحاولة التفرد بفكرٍ جديد وطريقة فيها شيء من التغيير ، لذا وجد الكثير منهم في المنهج الكوفي منهج التميز والتفرد والمخالفة ، سلكوه ثم عرّجوا على مناهج أُخر يُبدعون فيها فكراً ورأياً جديداً أثارَ زوبعة في الفكر النحوي ، فكان للنحو في الأندلس نشاط ملحوظ مرّ بخطوات تشبه خُطواته التي سارها في المشرق . إنّ هذه الدراسة تسعى لكشف أثر موافقات الفكر النحوي الأندلسي للفكر النحوي الكوفي ، والصراع بين التبعية والتجديد ، وجاءت في مبحثين ؛ أحدهما في مظاهر التبعية عند الأندلسيين ، ودوافع تلك التبعية ، والآخر في تنوع الدلالة على المتابعة عندهم .

Abstract

The development of studies in any region and the increase of the number of scholars inevitably leads to the formation of a distinctive way of thinking in which those seeking knowledge tries to add some kind of distinction and attempts to come with a unique reasoning and an approach which carries some change. Hence many of them found in the kufi approach some uniqueness, distinction and controversy, so they followed it, then turned to other approaches in which they excelled with new opinions and intellect that aroused a revolution in the grammatical consideration. So, grammar in Andalusia witnessed a notable activity that went through similar paces like that of the East.

This study seeks to shed light over the impact of congruency between grammar of Andalusia and that of kufa as well as the conflict between dependence and innovation. The study was divided into two subjects; one tackled the aspects of Andalusia's scholars dependence and its motives, the other in the diversity of signification of their dependence.

Assistant Professor Dr. **Abdulbasit Abdulkarim Matrud**- College of Alimam Aladham.

المقدمة :

اتسمت الحياة العلمية في الأندلس في القرن السابع الهجري بسمة القوة والازدهار، في حين اتسمت الحياة السياسية بالاضطرابات والفتن والحروب الداخلية والمنازعات الخارجية ، وهذا القلق السائد في الحياة السياسية لم يؤثر في الحركة العلمية سلباً، بل ربما كان له الأثر الإيجابي ، إذا ما استثنينا هجرة نفر من العلماء كـ ابن مالك ، وابن معطٍ ، وأبي حيان إلى المشرق [١] ، ومثلما كان خلفاء بني العباس يشجعون العلم والعلماء ، كان خلفاء بني أمية في الأندلس يدعون إلى ذلك ، ويبذلون الأموال في سبيله . ففي (قرطبة) كانت أسواق الكتب رائجة ، ومنتديات العلم منتشرة ، ومن أعظم أولئك الأُمراء والخلفاء (صقر قريش) الأمير عبد الرحمن الداخل ، والأمير عبد الرحمن الثاني (الأوسط) ، وعبد الرحمن الناصر ، والحَكم المستنصر بالله [٢] ، وكان من أهم الأسباب التي أنعشت الحركة العلمية في هذا العصر؛ أن ملوك المرابطين وقادتهم كانوا يشجعون العلم والعلماء ، ويقربون إليهم الفقهاء ، ويشاورونهم في جميع أمورهم ، ويستفتونهم في سائر شؤونهم ويستصحبونهم في غزواتهم ضد الإسبان [٣]. لقد تتلمذ دارسو النحو الأندلسيون والمغاربة أول عهدهم على النحاة المشارقة ، غير أن الدارسين الأوائل لم يكونوا نحاة بالمعنى العلمي الدقيق ، لذا نزحَ عدد منهم إلى مصر والعراق ، وجلسوا في حلقات كبار النحاة ، ثم عادوا بمحصولهم العلمي إلى الأندلس ليمنحوا طلابهم شيئاً مما قبسوه قل أو كثر [٤]. وكان أول كتاب دخل الأندلس – من كتب النحو– كتاب الكسائي ، فلما دخل كتاب سيبويه عكف عليه الأندلسيون دراسة وحفظاً ، واشتهر بحفظه عدد منهم ثم تولوه تدريساً وشرحاً وتعليقاً [٥]. فطُبع نحو الأندلس بالطابع البصري في كثير من مسائله ، بعد أن تَشَبَّعّ بقواعد النحو الكوفي ومسائله ، فكان كتاب الكسائي خطّ الأساس عند كثير منهم ، وكانت بيئة الكوفة ، وأقوال رجالها سيرةً ومنهجاً يهتدي بهداه كثير من أهل الأندلس .

إذن كان الدرس في الأندلس يسير أول أمره على خطا الدرس الكوفي الذي كان يهتم بالرواية والعوامل وحفظها وتقريب المعاني للطلبة ويعتمد على الرواية والاهتمام بها وتوسيعها [١] ، وأنّ النحويين الأندلسيين الأوائل كانوا أكثر إقبالاً على الكوفة بسبب إقبالهم على القراءات ، إلّا أنّ كتاب سيبويه احتل عندهم مكان الصدارة من حيث الدرس والحفظ والشرح والتعليق عليه ، فشرحه عدد كبير منهم : أبو بكر الخشني ، وابن الطراوة ، وابن خروف ، وابن الباذش ، وابن الضائع وغيرهم [٢] .إن تطور الدراسات في أي منطقة وازدياد عدد العلماء فيها يؤدي بالضرورة إلى تكوين فكر مميز يحاول فيه الدارسون إضفاء نوع من التمايز ، ومحاولة التفرد بفكرٍ جديد وطريقة فيها شيء من التغيير ، لذا وجد الكثير منهم في المنهج الكوفي منهج التميز والتفرد والمخالفة ، سلكوه ثم عرّجوا على مناهج أُخر يُبدعون فيها فكراً ورأياً جديداً أثارَ زوبعة في الفكر النحوي ، فكان للنحو في الأندلس نشاط ملحوظ مرّ بخطوات تشبه خُطواته التي

سارها في المشرق [٣] . ومن الطبيعي أن الطلبة الوافدين من الأندلس شأنهم ، شأن الآخرين ، يتلقون العلم على العلماء المشهورين ، في مختلف حقول الثقافة ، واللغة ، والفقه ، والأدب ، وغيرها من فنون المعرفة الإنسانية والعملية . بدأ الأندلسيون محاولتهم بالتأليف وعُرف من أعلامهم ؛ أبو علي القالي ، صاحب (الأمالي) و(البارع) و(فعلت و أفعلت) و(المقصور والممدود) ، ثم ابن القوطية صاحب كتاب (الأفعال) ، ثم كان تفسير الحوفي على كتاب الكسائي أكثر الكتب ذيوعاً على أيام ابن حزم في المئة الخامسة . ثم تتابع علماء الأندلس على شرح كتب المشرق المشهورة وشرح شواهدها ، فاشتهر من نحاتهم في القرنين السادس والسابع : البطليوسي (٥٢١هـ) وابن الطراوة (٥٢٨هـ) والسهيلي (٥٨١هـ) ، وابن خروف (ت ٦١٠هـ) ، والشلوبين (ت ٦٤٥هـ) ، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) [٤] ، وكان خاتمة علماء الأندلس اثنان رُزِقا الشُهرة ، ورحلا إلى المشرق فبثَّا علمهما فيه ، وكثرت تأليفهما ، وكُتب لها الذيوع حتى عصرنا هذا ، هما : الإمام بن مالك الجيَّاني (٦٧٢ه) صاحب الألفية ، والإمام أبو حيَّان الغرناطي (٧٤٥ه) ، صاحب التفسير الكبير (البحر المحيط) و(الارتشاف) في النحو [١] . فكانا علَمين بارزين لمدرسة أندلسية لها أثر واسع في النحو وتعليمه في المشرق، فأسلوب ابن مالك في نظم مسائل العلم وشرحها، وغيرته المخلصة في نشره وإقرائه أغرى أهل عصره فانتفع الناس بعلمه ، ومازال الله ينفع بهِ إلى يوم الناس هذا [٢] . أما أبو حيان فآثاره وكتبه في حواضِر المشرق العلمية أظهر من أن تَخفى .إنّ هذه الدراسة تسعى لكشف أثر موافقات الفكر النحوي الأندلسي للفكر النحوي الكوفي ، والصراع بين التبعية والتجديد ، وجاءت في مبحثين ؛ أحدهما في مظاهر التبعية عند الأندلسيين ، ودوافع تلك التبعية ، والآخر في تنوع الدلالة على المتابعة عندهم .

المبحث الأول

مظاهر التبعية عند الأندلسيين ودوافعها

أولاً : الخلاف الأندلسي الأندلسي بين المُتابعة والمُبَادَعة .

تبدو مسببات نَفرَةَ ابن مالك وأبي حيان من نحاة الأندلس ، أنّ أولئك كانوا مقلِّدينَ لتَوَجُّه أهل الكوفة ، في حين حاول هذان العالِمانِ الجليلانِ التفريقَ بين التبعية والإبداع ، فاختارا الإبداع فكان لهما ما أرادا ، وإن كثُرتْ موافقاتهما للكوفيين ؛ لأنّ ذلك لا يعني القناعة والرضا بما ذهب إليه أهل الكوفة فحسب ، بل الاقتناع بالرأي والدليل كما سنرى . إنّهما وإن خالفا أهل الكوفة ظاهراً في مسائل من النحو ، فحقيقة الأمر أنّهم وافقوهم في المنهج ، فكانوا من الجرأة بمكان أن خالفوا آراء صريحة لأهل البصرة والكوفة وغيرهم من النحاة ، وما تَملُّكِهم الجرأة في المخالفة إلا منهج كوفيّ تم تطويره ، لَيتَّسِمَ بالتسامح ، من هنا فإنّه يحق لنا أن نعدَّ التسامح خصيصةً من أهم الخصائص التي انمازت بها دراسة النحو في الأندلس والمغرب ، أما التعصب والجدل المنطقي ، فقد وَجدا سبيلهما إلى نحو المتأخرين من الأندلسيين تأثراً بالدارسين الذين أُولعوا بالتخريج والتأويل والتعليل ، حتى صار ذلك عندهم من عماد الدرس النحوي ، وما كان النحو أبداً ميدانه ولا كان ذا آصرة تشده إليه [٣] . فأبو حيان على الرغم من انشغاله بالنحو البصري إلا أنه لم يتعصب لهم ، ولم يتعبد لقواعدهم بل نراه يأخذ برأي الكوفيين ، ويرجحه حين يجد أن السماع يؤيده ، ولننظر إلى قوله : " وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أن يُنصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء ، وزعموا أنّ (لعلَّ) يكون استفهاماً ، وذهب البصريون إلى منع ذلك ، إذ الترجِّي عندهم في حكم الواجب، قيل : **والصحيح مذهب الكوفيين لوجوده نظماً ونثراً** " [١] . لقد تابع أبو بكر الزبيدي (٣٧٩ه) الكوفيين في ١٠ مسائل ، وتابعهم مكي بن أبي طالب القيسي(٤٣٧ه) في ٣٣ ثلاث وثلاثين مسألة ، وتابعهم ابن الطراوة(٥٢٨ه) في ١١ إحدى عشرة مسألة ، و السهيلي(٥٨١ه) في ١٤ أربع عشرة مسألة ، وابن خروف(٦١٠ه) في ٩ تسع مسائل ، وابن عصفور (٦٦٩ه) في ١٥ خمس عشرة مسألة [٢] ، وهم في متابعاتهم كلّها ما كانوا مُقلِّدين متسامحين في متابعاتهم فحسب ، بل كانوا مُقلِّدين مُتابعين راغبين بالتقليد والمتابعة ، وليست متابعاتهم هذه بالعدد اليسير إنما هي كمٌ كبير ، فمسائل النحو ليست كلّها موضع خِلاف . إنَّ الأمثلة على متابعة **أبي حيان للكوفيين كثيرة تجاوزت أربعاً وتسعين مسألة** في مواضع مختلفة من مسائل النحو والأصول النحوية ، فقد تابع إجماع الكوفيين في (٥٠) خمسين مسألة ، والفراء في (٢١) إحدى وعشرين مسألة ، و الكسائي في (٩) تسع مسائل ، وثعلب في مسألتين ، وهشام الضرير الكوفي في (١١) إحدى عشرة مسألة ، و ابن الأنباري في مسألة واحدة . [٣]كذلك **ابن مالك نجده مكثراً** في متابعة الكوفيين في مسائل كثيرة **تجاوزت خمسين مسألة** ، فقد تابع إجماع الكوفيين في (٣٤) أربع وثلاثين مسألة ، والفراء في (٩) تسع مسائل ، والكسائي في (٥) خمس مسائل ، وهشام الضرير في مسألتين ، وأبا عبد الله الطوال في مسألة واحدة ، وهذا يبدو من الأمثلة المضمنة في الجدول المرفق بهذا البحث [٤] ، وفي هذا رد على من قال : إن ابن مالك كان متأثراً بالبصريين أكثر من الكوفيين ؛ لأنّ كثيراً من

مسائل النحو أحكامها مشتركة بين الفريقين لا خِلاف فيها ، سار فيها ابن مالك على النهج العام ، لكنه في مسائل الخلاف أكثرَ من مخالفة البصريين ومتابعة الكوفيين . وقد كان تأثر ابن مالك بالكوفيين واضحاً كل الوضوح ، فقد احتج بأشعارهم التي رووها ولمِ يبال عن أي قبيلة أُخذت ، ولا عن أي لهجة رُويت ، فما دامت هذه الأشعار تنتمي إلى أصل عربي فهي حجة في الاستشهاد ومصدر في القياس عليها ، ومن أقوى الموافقات بين الأندلسيين والكوفيين الموافقات الواقعة في مسائل التعليل ، ومنها ما ذكرهُ صاحب الإنصاف في جزم فعل الأمر على أنّه معرب وليس مبنياً ، مظهراً فيه انسياق الأندلسيين وراء الكوفيين في قضية من أظهر قضايا النحو ، وهذه القضية من الأصول وليست من الفروع ؛ لأنّها تتعلق ببناء الأفعال وإعرابها ، وفيها مخالفة صريحة لرأي البصريين الذين يَعُدّونَ فعل الأمر مبنياً في صيغة (افعلْ) [١] . وهذه الموافقة تشكل عندهم انعطافاً في الفهم النحوي ، فلم تكن الموافقة لغرض الموافقة ، ولا المخالفة من أجل المخالفة ، وإنما كانت مبنية على أسس تتعلق بالمنهج ، ونوع الشاهد ، والحجة ، والرواية ، والتمثيل ، والشاهد ، والتعليل، ولعلنا في المستقبل لا نكتفي بالقول: إن النحو الأندلسي قياسي مع نزعة سماعية كما هو في المشرق ، بل نؤكد واثقين بما سيظهر من خصائص وسمات ، أن هناك (مذهباً أندلسياً حقاً) بُنِيَ على الموافقات الأندلسية للكوفيين رغبةً في المغايرة للبصريين ، ثم تَوَلَّدَ مذهب مخالف لمذاهب المشارقة في النحو فيه شيء من التجديد والتوليد والإبداع .

ثانياً : التقليد الديني وأثره في التقليد النحوي :

إنّ أهم ظاهرة انماز بها النحو الأندلسي عن غيره هي نزوع عدد من النحاة إلى تطبيق المذهب الظاهري الذي نادى به داود الظاهري في المشرق ، وتبعه ابن مضاء القرطبي وابن حزم ومن تأثر بهما في المغرب والأندلس بعد ذلك [٢] ، ففي الوقت الذي خبا فيه ضوء المذهب الظاهري في المشرق وحل محله المذهب الحنبلي ، كان المذهب الظاهري يحيا حياة قوية في الأندلس على يد ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) الذي جعل من الظاهرية مذهباً له أصوله وآراؤه الخاصة به ، وكان مذهب ابن حزم الظاهري يقوم على الأخذ بظاهر النصوص ، يتخذ من ظاهر القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله علية وسلم أساساً في الدراسات الفقهية [٣] ، فأبطلَ القياس ، والقولَ بالعلل ، في جميع أحكام الدين ، وتكلمَ عليها كلام المستنكِر لها ، فهو يقول: لا يحلُّ التعليل في شيء من الدين ، ولا أن يقول قائل : لمَ حُرِّمَ هذا وأُحِلّ هذا ؟ [١] ولقيَ ابن حزم الأذى في سبيل مذهبه هذا ، وأُحرِقَت كُتُبهُ ونُفِيَ وسُجِنَ وشُرِّدَ ولكنه بقيّ منافحاً عن مذهبه ، مدافعاً عن عقيدتهِ ، وعندما ماتَ نشرَ هذا المذهب تلاميذه من بعده ، فازدهر في أواخر القرن السادس الهجري وأوائل القرن السابع وعمَّ العمل به في شمال إفريقية ، وبلاد الأندلس كلها [٢]. لقد تأثر النحو بهذه الدعوة فظهر أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الذي كان ينزع إلى دعوة الموحدين ، فألّف ابن مضاء القرطبي كُتباً حمل فيها على النحو المَشرقي كما حمل أُولو نعمته على الفقه المشرقي ، وأهم كُتبه التي وصلت إلينا كتاب :(الرد على النحاة) الذي كان واضح التأثر بالمذهب الظاهري وأصوله ، وكان هذا الكتاب دعوة صريحة إلى هدم كثير من الأسس التي استقر عليها النحو المَشرقيّ فاختارَ النحو البصري واتخذه مسرحاً لمعاركه مع النحاة ، وتجنب المساس بالنحو الكوفي .[٣]كان لدعوة ابن مضاء أثر فيمن جاء بعده ، ولعلّ أبا حيان النحوي من أشهر الذين استفادوا من هذه الدعوة ؛لأنّه كان ظاهرياً قبل أن يتمذهب بالمذهب الشافعي ، وقال الحافظ بن حجر :" كان أبو حيان يقول : محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنهِ" [٤]. وإذا لم يكن للأندلسيين أثر في دراسة النحو وتوجيههِ ، فإن دعوة ابن مضاء القرطبي تُعَدُ أكبر عمل قام بهِ هؤلاء القوم ، وأي شيء أعظم من هذه الدعوة التي أرادت أن تحرر النحو العربي من النزعة المشرقية المؤمنه بالقياس والتعليل ، المُغرِقه بالتأويل [٥]. ولعل أهم ما في الأندلس بعد هذا كله تلك الأفكار التي حملها ابن مالك وأبو حيّان من الأندلس إلى مصر و الشام ، فقد نزحا إلى الإقليمين العربيين ونشرا علمهما فيهما ، فنشأ نحاة كان لهم الأثر في تكوين النحو على وضعه الأخير [٦] إذَنْ يمكن أن نُرجِعَ أسباب الالتقاء بين الأندلسيين والكوفيين ، إلى أساس أنّ الأندلسيين من أهل الظاهر وأهل الكوفة من أهل السماع ، وهما أمران يلتقيان على مبدأ سماعي وصفي ليس فيهِ جدلٌ عقلي . وسبب آخر هو أن المنهجين كانا يَتتبعان القراءات القرآنية . وبدخول العرب المسلمين الأندلس بدأ الشعب الأسباني الدخول في الدين العظيم ، وبذلك نشأت طبقة كبيرة من المؤدِّبينَ الذين كانوا يعلّمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارسة النصوص والأشعار ، يدفعهم إلى ذلك هدف كبير هو الحفاظ على القرآن الكريم ، وسلامة لغتهِ وتلاوتهِ ، وبذلك كان أكثرهم من قرّاء الذكر الحكيم ، وكان كثير منهم يرحلون إلى المشرق يَتلَقّون هذه القراءات ، ويعودون إلى مواطنهم فيرسمونها للناس بجميع شاراتها ، كما يرسمون لهم العربية بمقوماتها اللغوية [١] . ولهذا أقبلوا على الكوفة ينهلون منها لأنها مركز القراءات. لقد توالى علماء الأندلس في الأخذ عن

مذاهب البصرة والكوفة وبغداد والحجاز ودمشق ، يسمعون القرآن وقراءاتهِ ، ويسجلون أصل هذه القراءات وما يحدث فيها من مـد أو إدغام أو همز أو تفخيم أو إعلال أو إبدال أو نحوها ، مع ما وجدوا من دراسات لغوية ونحوية متفرقة حملوها معهم عائدين إلى الأندلس ، علَّموها لتلاميذهم ، لكنهم ما خضعوا لها وللنحو المشرقي خضوعاً كاملاً ، بل أضافوا إليه كثيراً مما توصلوا إليـه [٢] . ولا نُعـدم الرأي في القول إنّ أثر العلوم الدينية في النحو كان كبيراً ؛ لأنّ توجيه النص القرآني هو توجيه للمسألة النحوية ، فالذي ينعم النظر في كتاب (الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها) وكتاب (مشكل إعراب القرآن) ، لمكي بن أبي طالب القيسـي (٤٣٧هـ) ، وكان عالماً بوجوه القراءات [٣] ، يجد أن المِلاك العام في اختيار مكي للقراءة هو إجماع الجماعة عليها ، ومعنى الجماعة أكبر عدد من القرّاء السبعة سواء أكانوا من الكوفيين أم الكوفيين مع غيرهم ، أم بقية السبعة من غير الكوفيين ، فكان مكي يحتج لإجماع الحَـرَمِيَّيْنِ وعاصم ، فهو يقول : " إنّ إجماع الحَرَميينَ وعاصم حجة اعتُمِدَ عليها في أكثر هذا الكتاب " [٤] ، وهذا انتصار للكوفيين إذ إن عاصماً منهم [٥] . وكذلك قال مكي عن القراءة بالصاد ، في قوله تعالى : { يَقُصُّ الْحَقَّ } [الأنعام : ٥٧] إنها أحبُّ إليه ؛ لاتفـاق الحَـرميينِ وعاصم على ذلك [١] .وكان لأبي حيان باعٌ في التفسير والقرآن ، فقد خلَّـف مجموعة من المؤلفات ، منها : (البحر المحـيط) و(إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب) و (النافع في قراءة نافع) و(الروض الباسم في قراءة عاصم) [٢] ، وله كتاب ألفـه فـي قراءة علي بن حمزة الكسائي أحد أعلام المدرسة الكوفية ، وأحد القرّاء المشهورين بعنوان (تقريب النائي في قـراءة الكسـائي) [٣] ، ذكره ابن شاكر الكَتَبي بعنوان : (النائي في قراءة الكسائي) [٤] ، وهذا الكتاب لم يصل إلينا منه شيء .إنّ أبا حيان يرى أنّ الكسـائي إمام نحو وسامع لغة ، يعد قوله الكلام الفصل ، وما أنكره لا يجوز حَمل القرآن عليه ، يقول في تفسير قوله تعالى : { وَمِنَ النَّاسِ مَـنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ } [البقرة : ٨] : " ألا ترى جَعْلَ (مَن) نكرة موصوفة إنما يكون ذلك إذا وقعتْ في مكان يختص بالنكرة في أكثر كلام العرب ، وهذا الكلام ليس من المواضع التي تختص بالنكرة ، وأما أن تقع في غير ذلك فهو قليـل جـداً حتى إنّ الكسائي أنكر ذلك وهو إمام نحوٍ ، وسامعُ لغة فلا نحمل كتاب الله على ما أثبته بعض النحويين في قليل ، وأنكر وقوعه أصـلاً الكسائي " [٥] . وهو يستشهد بقراءته في مواضع كثيرة من (البحر المحيط) وكتبه الأخرى ، ومن أمثلةِ ذلك استشهاده بقراءته في قوله تعالى : { فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ } [البقرة : ٢٨٤] ، يقول : " وأجاز ذلك الكسائي والفرّاء وحَكياهُ سماعاً ، ووافقهمـا علـى سماعهِ روايةً وإجازةً أبو جعفر الرؤاسي وهو إمام من أئمة اللغة، والقراءات لا تجيء على ما عَلِمَه البصريون ونقلوه ، بل القرّاء مـن الكوفيين يكادون يكونون مثل قُـرَّاء البصرة . وقد اتَفق على نقل إدغام (الراء) في (اللام) كبير البصريين ورأسهم أبو عمـرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي ، وكبار أهل الكوفة : الروآسي والكسائي والفرّاء ، وأجازوه ورَووه عـن العـرب ، فوجـب قبولـه والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم ، إذ من عَلِمَ حُجة على من لم يَعلم [٦] . ولم يكن أخذُ أبي حيان بالقراءات واحتجاجه بها إلا لأنّه كـان يرى أن القراءات جاءت على لغة العرب مقيسِها وشاذِها فوجب قبولها إذا صحت الرواية بها . فهو يأخذ بالقراءات حتى لـو خالفـت مذهب البصريين [١]. ويكفينا دليلاً على ذلك أن البصريين لم يكونوا يجوزون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، ولكنّ أبا حيّان جوّز ذلك في تفسير قوله تعالى : { وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ } [الجاثية : ٤] أن تكون (ما) معطوفة على الضمير في (خلقكم) ، يقول : " ومن أجاز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، أجاز في (ومَا يَبُـثُّ) أن يكون معطوفاً على الضمير في :(خَلقِكُم) وهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش وهو الصحيح ، واختاره الأستاذ أبو علي الشـلوبين " [٢]. وكان تجويزه هذا اعتماداً على قراءة حمزة بكسر(الأرحامِ) في قوله تعالى : { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ } [النساء :١] ، ولا يقتصر أبو حيان على هذا وحده بل يقتدي بأئمة الكوفيين في عدم ترجيحه بين القراءات المتواترة، يقول : " وقد تقدم لنا غير مرة أنـا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين ، ... قال ثعلب من كلام نفسه : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضّلت الأقوى ، ونِعْمَ السَّلف لنا أحمد بن يحيى كان عالماً بالنحو واللغـة متديناً ثقة " [٣] وهكذا رأينا جماعة من نحاة الأندلس ممن ساقهم فكرهم الديني إلى متابعة ماعليه أهل الكوفة فأسسوا نواة مذهب جديـد كانت جل ركائزه متأتية من متابعة آراء كوفيين كُثر .

ثالثاً: الدافع النفسي في الصراع الفكري والخلاف النحوي (المخالفة والظهور) :

الخلاف بين علماء النحو واللغة دليل على مكانة المخالف في هذا المجال ، وثقتهِ بعلمهِ [٤] ، وهذا ما نجده عند أبي حيان الذي خالف عدداً من نحاة الأندلس ، منهم : ابن مالك ، وابن عصفور ، وخالف الكوفيين في عدد من المسائل ، لكنه ما وقفَ منهم موقف

المعارض دائماً ، بل وافقهم في المسائل التي يرى أنهم فيها على حق ، واحتج بالقراءات مخالفاً البصريين الذين أخذوا منها ما وافق قواعدهم وأوّلوا أو خَطَّؤوا ما خالفها . وأيد أحياناً قول البصريين بأقوال الكوفيين ، كما فعل مع أبي إسحاق ، الذي ذهب إلى أنّ قراءة أبي عمرو وحمزة والأعمش غلط ولحن ، في قوله تعالى : { وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا } [آل عمران : ٧٥] ، فقال :" وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنَّ الإسكان غلط ليس بشيء ، إذ هي قراءة في السبعة ، وهي متواترة ، وكفى أنّها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنّه عربي صريح ، وسامع لغة ، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا. وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة ، وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع . وقد روى الكسائي أنّ لغة عقيل وكلاب أنّهم يختلسون الحركة في الهاء إذا كانت بعد متحرك ، وأنّهم يسكنون أيضاً " [١] ربما كان سبب مخالفة أبي حيان لآراء الكوفيين واتباع آراء البصريين ، أنّ أبا حيان تَبِعَ من رآه على الحق والصواب وإن كان من مخالفيه في مذهبه ، وردَّ على المخطئ وإن كان من مناصري مذهبه ، فلم يقلد تقليداً أعمى ، بل كان يمحص ويقرر ويختار مايراه صحيحاً [٢] ، ولهذا حمل على ابن عصفور ، فكان يذكر آراءه ويناقشها ويرد عليها في معظم كتبه كـ (البحر المحيط)، و (الارتشاف) ،(ومنهج السالك) ،و(التذييل والتكميل) وأول ما آخذَهُ عليه جسارته وعدم حفظه للقرآن الكريم ، فقال في بحث(أم المنقطعة) بعد أن ذكر أحكامها : "وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة وعدم الحفظ لكتاب الله تعالى " [٣] . ويظهر من ردود أبي حيان على ابن عصفور أن ابن عصفور كان متابعاً للكوفيين في كثير من آرائهم ، لذلك وقف منه أبو حيان موقف المعارض المخطئ مثلما وقف من الكوفيين [٤] ،وردّ عليه عدم تجويزه الجمع بين الجملتين إلاّ بفاصل فقال: "ولا يجيز الكوفيون الجمع بين الجملتين إلاّ بفاصل بينهما ، ولم يعتبر البصريون الفاصل ، قال ابن عصفور : ولم يرد السماع إلاّ بالفصل كما ذهب إليه الكوفيون . وليس ما ذُكر بصحيح ، ألا ترى قوله تعالى: {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى } [البقرة : ١١١] ، فحملَ على اللفظ في : (كان) إذ أفردَ الضمير، وجاء الخبر على المعنى إذ جاء جمعاً ، ولا فصلَ بين الجملتين، وإنما جاء أكثر ذلك بالفصل لما فيه من إزالة قلق التنافر الذي يكون بين الجملتين " [٥]. أما موقف أبي حيان من ابن مالك فلم يكن ثابتاً معه على رأي واحد ، فقد رضيَ وغَضب ، وبَنى وهَدَم ، وظلّ يتردد بين الموافقة والمخالفة ، بين المناقشة والمساءلة في جُلّ المسائل النحوية [١] ، فوقف منه موقف الناقد يتصيَّد العثرات ويرد عليه رداً عنيفاً ، ويخطِّئه في كثير من الأحيان ؛ لأنّه وجد ابن مالك ميّالاً إلى الكوفيين متابعاً لهم في كثير من المسائل والآراء ، فهو يأخذ بما يأخذون ، ويتبعهم في اللغات التي يحتجون بها والأبيات التي يبنون عليها القواعد ، في حين كان أبو حيَّان ميالاً إلى البصريين متابعاً لهم في أكثر المسائل ، ولما كان النـــــزاع محتدماً بين الكوفيين والبصريين في النحو واللغة والأدب فقد انتقلت عدوى النـــــزاع إلى هذين العالمين الجليلين فوقف أبو حيان من ابن مالك موقف البصريين من الكوفيين ، فهو يخطِّئه في أكثر ما خالف بهِ البصريين ،[٢] ويرد عليه آراء لم تؤيد بنقل صحيح عن العرب ، أو لم يرد بها الاستقراء الجيد ، وكان أبو حيان يرد على ابن مالك قِلَّةَ إلمامِهِ بكتاب سيبويه : يقول أبو حيان في النهر المادّ : " (وبَشِّر) يتعدى إلى مفعول بنفسه ، وإلى آخر بحرف الجر ، وهو قوله في قوله تعالى: {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ } [البقرة : ٢٥] ، وحذفَ منه الحرف وهو في موضع نصب على مذهب الخليل لا موضع جرّ ، خلافاً لمن قال : مذهب الخليل إنه في موضع جر ، وهو ابن مالك قاله في التسهيل"[٣]. والخلافات بين أبي حيان وابن مالك كثيرة جداً أشارت الدكتورة خديجة الحديثي إليها في كتابها (أبو حيان النحوي) [٤] ، وأشار إلى ذلك أيضاً الدكتور عبد العال سالم مكرم ، في كتابهِ (المدرسة النحوية في مصر والشام) [٥] ، وكما تابع ابن مالك الكوفيين تابع البصريين ، وإذا كان خالف البصريين في نحو ست مسائل ، فإنه خالف الكوفيين في أكثر من ستين مسألة ، وخالف أبا زيد في أربع مسائل، وخالف الخليل في ست مسائل ، وخالف يونس في إحدى عشرة مسألة ، وخالف سيبويه في ثماني مسائل، وخالف الكسائي في نحو ثلاثين مسألة ، وخالف ابن ولّاد في مسألة واحدة ، وخالف كلاً من قطرب وثعلب في ثلاث مسائل ، إلى غيرها من مسائل الخلاف [٦] ، التي ذكرها ابن مالك في كتابه (التسهيل) معززاً رأيه إما بالموافقة أو بالمخالفة . ولعل أساس المشكلة بين أبي حيان وابن مالك ، أنّ ابن مالك لم يكن له مذهب متميز في العامل والعلة النحوية ، كذلك يبدو أنه لم يتأثر كثيراً بصيحة ابن مضاء الأندلسي لأبطال نظرية العامل والعلة ، فهو يذكر العامل في كل مسألة من مسائل النحو تستلزم ذكر العامل ، والعوامل عنده لفظيه ومعنوية ، وابن مالك يسير في مسألة العامل على نهجه العام الذي تميز به مذهبه النحوي من التوسط وعدم التطرف ، والبعد عن التكلف ، فهو لا يلجأ إلى العامل المعنوي إلا عند تعذر العامل اللفظي الصالح ، أو لا يلجأ إلى العوامل المعنوية إلا عند تعذر العوامل اللفظية ، أو ظهور التكلف فيها [١] . والذي يعنينا

من هذا كله أنّ ابن مالك ليس بَصرياً خالصاً، ولا كوفياً خالصاً ، ولا بغدادياً ولا مغربياً خالصاً ، فهو على ما رأينا يخالف في كثير من المسائل الأعلام ممن سبقوه ، وقد يرجح أو يصحح أو يرد ، وقد يتخذ لنفسه موقفاً خاصاً يخالف فيه جمهور النحاة [٢] وخالف ابن الناظم أباه أيضاً في طائفة من المسائل النحوية ، وكان ذلك في شرحه على الألفية ، وفي شرحه التسهيل . أما في شرحه على كافية ابن الحاجب فقد كان موائماً له فيها ، لأنّه كان متأثراً به ، وتابعاً له ، ومرّ بنا أنّ أباه كان قد أخذ بمذهب الكوفيين في طائفة من المسائل النحوية ، فخالفه ابنه فيها ، بتأثير من غلبة الاتجاه البصري في دراسته النحوية [٣] ، والمطلع على مسائل الخلاف المذكورة في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري ، يجد معياراً لمعرفة موقع ابن الناظم من كلتا المدرستين البصرية والكوفية ، وهو معيار اعتمد عليه كلٌ من الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور عبد الرحمن السيد [٤] ، في دراستهما المسائل الخلافية بين المدرستين المذكورتين كذلك يرى الدكتور محمد علي حمزة في رسالته (ابن الناظم النحوي) [٥] ، إلى أنّ نسبة متابعة ابن الناظم للبصريين هي أكثر من (٩١%)، والنسبة الباقية ،وهي أقل من (٩%) ، تابع فيها الكوفيين ، وتكفي هذه النسبة الكبيرة في متابعته للبصريين أن نعّده بصرياً ، و قد أرجع سبب أخذ ابن الناظم بطائفة من آراء الكوفيين في شرحه على الكافية ، لتأثره بأبيه ومتابعته له في كثير من المسائل ؛ لأنّ الشرح نفسه صدى لآراء أبيه.ونخلص من كل ما تقدم إلى أنّ رغبة الأندلسيين لم تكن في موافقة الكوفيين ؛ لأنّهم كوفيون ، ولا مخالفة البصريين ؛ لأنهم بصريون ، إنما كان الخلاف لأجل المخالفة ، فكانت المخالفة مبنية على أسس ثابته تتعلق بطبيعة المنهج الذي اتبعه نحاة الأندلس ، فلا أبو حيان خالف الكوفيين ووافق البصريين ، ولا ابن مالك وافق الكوفيين وخالف البصريين ، ولا الآخرون منهم فعلوا ما فعلوا ، إلا ؛ لأنّهم ينـــزعون إلى المخالفة ، وحب الظهور . فمنهم من وافق الكوفيين مخالفةً لأهل البصرة ، ثم أظهر شيئاً من المخالفة لمن وافق الكوفيين ، وعاد لموافقة البصريين مخالفةً لأصحابهم ، ثم خالف الآخرون الأولين مخالفة لمن سبق ، وهكذا نجدهم اختطّوا منهجاً ساروا فيه ، ومنهجهم هذا يؤكد تعمّدهم موافقة الكوفيين في كثير من المسائل .لأجل الظهور والمواجهة مع من تبع البصريين من النحاة .وتعمّدهم موافقة البصريين في كثير من المسائل .لأجل الظهور والمواجهة مع من تبع الكوفيين من النحاة .

المبحث الثاني
تنوع صور المتابعة عند الأندلسيين

لقد ذكرنا موافقات نحاة الأندلس لأهل الكوفة وتبعيتهم لآرائهم في المسائل النحوية والأصول ، ونبين هنا أمثلةً من التعبيرات التي أطلقها أهل الأندلس أو غيرهم مما يدلل على متابعتهم وموافقتهم لأهل الكوفة ، منها قولهم: الصحيح مذهب الكوفيين ، وقال به الكوفيون وهو الصحيح ، والصحيح مذهب الفراء ، ومذهب الكوفيين الجواز وهو الصحيح لصحة السماع بذلك ، والمختار مذهب الكوفيين ، وهذا أقرب إلى الصواب ، وهو الأرجح ، وإياه نختار... إلى غيرها من العبارات التي تدل على موافقتهم ومتابعتهم لهم ، ومن تفصيل أمثلة المتابعة عندهم ، ما يأتي :

أولا : التصريح بصحة الرأي الكوفي .

١- دلالة (مِن) الجارة على الغاية : تجيء (مِن) الجارة لمعان كثيرة منها : (ابتداء الغاية) ، وقد اتفق الكوفيون والبصريون على مجيئها لابتداء الغاية في المكان . أمّا ابتداء الغاية في الزمان فقد اختلف فيه ، فذهب الكوفيون والمبرّد وابن درستويه إلى جواز ذلك مستشهدين بقوله تعالى:{لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ }[التوبة : ١٠٨] ، وذهب البصريون إلى عدم جواز مجيئها لهذا المعنى ، وقد وافق أبو حيان الكوفيين ومن تبعهم ، وفي ذلك يقول : " ولاتكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك في كـــلام العـــرب نثرها ونظمها ، وقال به المبرّد ، والكوفيون ، وابن درستويه ، وهو الصحيح ، وتأويل ما كَثُرَ وجوده ليس بجيّد " [١] .

٢- رافع الفعل المضارع :مذهب الكوفيين هو أن الفعل المضارع مرفوع للتجرد ، ومذهب البصريين رافعه وقوعه موقع الاسم ، وعند ثعلب نفس المضارعة ، وعند الكسائي حروف المضارعة [٢] ، واختار ابن مالك مذهب الكوفيين وأيد قولهم فقال:" لسلامته من النقض بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو: هلاّ تفعل ، وجَعلت أفعل، ومَا لكَ لا تَفعل ، ورأيتُ الذي تَفعل، فإن الفِعل في هذه المواضع مرفـــوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبَطُل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد [٣] ، وتابعهم أيضاً أبو حيان إذ يقول : " يُرفع المضارع لتعرِّيـــه مـــن النَّاصـــب

والجازم ، لا لوقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين [٤] . وأضاف المرادي قائلاً : " لسلامته من النقض " [٥] ، تأييداً للناظم والكوفيين فيما ذهبوا إليه .

٣- العطف على الضمير المجرور: قال أبو حيان عند تفسير قوله تعالى: {الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ } [النساء : ١] ، " قرأ حمزة بكسر ميم (الأرحامِ)... قال ابن عطية : وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز ؛ لأنّه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض... وما ذهب إليه أهل البصرة من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلالهم لذلك ، غير صحيح بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك ، وإنه يجوز،... ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكمٍ ثبتَ بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكمٍ ثبتَ بنقلِ البصريين لم ينقله الكوفيون . وإنما يَعرف من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ [٦] .

ثانياً: اختيار الرأي الكوفي.

١- الإبدال من ضمير المتكلم بدل كل من كل : اختُلِف في الإبدال من ضمير المتكلم بدل كل من كل ، فذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه ، وقد اختار أبو حيان مذهب الأخفش والكوفيين،يقول في تفسير قوله تعالى : {قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ } [غافر : ٤٨] " والذي أختاره في تخريج هذه القراءة ، أنّ (كل) بدل من اسم (إنّ) ؛ لأنّ (كل) يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك...فإن قيل: فكيف يجعله بدلاً وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم ، وهو لا يجوز على مذهب البصريين ؟ قلت : مذهب الأخفش والكوفيين جوازه وهو الصحيح [١] .

٢- الاسم المرفوع بعد(مُذْ و مُنْذُ):إذا جاء بعد (مُذْ) أو (مُنذُ) زمانٌ مرفوع ، فيكون مما يُجاب به بـ (كَمْ) ، نحو : (ما رأيته مذْ يومان) ، أو مما يُجاب به (متى) نحو : (مارَأيتهُ مُذْ يَومُ الجمعة) ، وفي رفعه مذاهب : أحدها : مذهب الكوفيين [٢] ، واختاره ابن مضاء والسُّهيلي وابن مالك [٣] ، " وهو أن يكون فاعلاً بفعل محذوف تقديره : (مذ مضى يومان) أو (كان يومان) ، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة ، قال ابن مالك : فهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذف صدرها " [٤] .

٣- تعدية (سَفِهَ) بالكسراختار أبو حيّان رأي ثعلب ،تعدية (سَفِهَ) بكسر الفاء ، في قوله تعالى :{إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ}[البقرة : ١٣٠] ، فقال:" فهو الذي نختاره ؛ لأنّ ثعلباً والمبرد حكيا أنّ (سَفِهَ) بكسر الفاء يتعدى كسَفَّه بفتح الفاء وتشديدها " [٥]

ثالثاً: تجويز الرأي الكوفي .

١- توكيد النكرة المحدودة : قال ابن مالك : " وأما النكرة المحدودة فاختلف في توكيدها فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون . وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك " [١] .

٢- عودة الفاعل الضمير على شيء اتصل بالمعمول للفعل :" هناك خلاف بين النحويين فيما إذا كان الفاعل ضميراً عائداً على شيء اتصل بالمعمول للفعل نحو : غُلَام هِنْد ضَرَبتُ ، وَثوبي أخوَيك يَلبَسان ، ومال زيد أخذ . فذهب الكسائي إلى جواز هذه المسائل " [٢] ، وفي البحر قال أبو حيان : " الصحيح جواز ذلك " [٣]

رابعاً: التصريح بمتابعة الكوفيين.مجيء التمييز معرفة : اشترط البصريون تنكير التمييز ، وذهب الكوفيون وتابعهم ابن الطراوة إلى أنّه يجوز أن يكون معرفة ، لمجيء ذلك في الشعر والنثر [٤] ، ولابن الطراوة آراء كثيرة تابع فيها الكوفيين ، فضلاً عن آرائه التي كان ينفرد بها [٥] ، ومما اختار من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل والنكرة فرع ، وكان سيبويه والجمهور يذهبان إلى العكس [٦] . وذهب البصريون إلى أنه إذا تصدرت في الجملة ظنّ وأخواتها لا يجوز إلغاء عملها بغير موجب للإلغاء ، وجوز ذلك الكوفيون و الأخفش، وتابعهم ابن الطراوة [٧] .

خامساً : تفضيل الرأي الكوفي واستحسانه حذف المضاف : أيّد أبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون في إعراب قوله تعالى : { وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} [البقرة : ٤٨] ، فقال : " وقد يجوز على رأي الكوفيين أن يكون ثَمَّ رابط ، ولا تكون الجملة صفة ، بل مضاف إليها (يوم) محذوف لدلالة ما قبله عليه ، التقدير: (واتقوا يوماً يومَ لا تجزى) ، فحذف (يوم) لدلالة (يوماً) عليه ، فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به في نحو قوله تعالى : { هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ } [المرسلات : ٣٥] ونظير: { يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ} [الانفطار : ١٩] ، فلا تحتاج الجملة إلى ضمير ويكون إعراب ذلك المحذوف بدلاً ، وهو بدل كل من كل . وقد قالت العرب: (يُعْجُبني الإكرَام عِندَك سَعْد) بنِيَّة (يُعجبني الإكرام سعد) ، وحكى الكسائي عن العرب : (أَطْعَمُونَا لَحماً سَمِيناً شاةٍ ذبحوها) ، أي : لحمَ شاةٍ ،

وحكى الفرّاء عن العرب : (أما والله لو تعلمونَ العلم الكبيرة سنه الدقيق عظمه) ، على تقدير :(لو تعلمون علم الكبيرة سنه) فحذف الثاني اعتماداً على الأول ، ولم يُجز البصريون ما أجازه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه في : (يعجبني القيام زيد) ولا يبعد ترجيح حذف (يوم) لدلالة ما قبله عليه بهذا المسموع الذي حكاه الكسائي والفراء عن العرب ، ويُحَسِّنُ هذا التخريج كون المضاف إليه جملة ، فلا يظهر فيها إعراب فيتنافر مع إعراب ما قبله ، فإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر فلأن يجوز مع عدم التنافر أولى " [١] . وقال البغدادي : " ولم يُقِم المضاف إليه مقامه ، بل أبقاه على خفضه [٢] .

سادساً : تأييد الرأي الكوفي بالسماع . العطف على الضمير المرفوع : للنحاة في جواز العطف على الضمير المرفوع مذاهب ، منها مذهب الكوفيين الذي أيَّده أبو حيَّان ، فقال: " ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك من غير اشتراط فصل ، والسماع الكثير يعضدهم ، نحو قوله :

فَلَمّا لَحِقْنا والجيادُ عَشِيَّةً دَعَوا : يالَبكرٍ وانتمَينا لعامرِ [٣] .

سابعاً : التصريح بموافقة الرأي الكوفي :تشديد النون من "اللذان واللتان" في التثنية:يجوز تشديد النون من (اللَّذان) و (اللَّتان) في التثنية ، ويجوز التشديد أيضاً مع الياء ، وهو مذهب الكوفيين . وقد قُرئ { رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا } [فصلت : ٢٩] بتشديد النون ، ويجوز أيضاً التشديد في تثنية (ذا) ، و (تا) اسمي الإشارة فنقول: ذانّ ، و تانّ ، وكذلك مع الياء فنقول: ذينّ ، وتينّ . وهذا مذهب الكوفيين وابن مالك يوافقهم على ذلك ، ويؤيد مذهبهم في الألفية ،بقوله:"**والنون إن تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ**" [١].

ثامناً : حكاية الرأي الكوفي تسكين (معْ) حكى أبو حيان قول الكسائي : إن تسكين (معْ) قَبل حركة ، لغة ربيعة وغنم [٢] . وقال ابن هشام: "وتسكين عينه لغة غنم وربيعة ، لا ضرورة ، خلافاً لسيبويه ، و اسميَّتها حينئذ باقية " [٣] .

تاسعاً : الردّ برأي الكوفيين على مخالفيهم تقديم الخبر :جوّز الزمخشري أن يكون (آثمٌ) في قوله تعالى: {فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ } [البقرة : ٢٨٣] خبراً مقدماً،و(قلبُه) مبتدأ ، والجملة في موضع خبر إنّ [٤] . قال أبوحيان : "هذا الوجه لا يُجيزه الكوفيون [٥] .

عاشراً : الأخذ برأي الكوفي . إبدال النكرة من المعرفة كان السُهيلي يأخذ برأي الكوفيين والبغداديين جميعاً في أن النكرة لا يجوز أن تُبدل من المعرفة إلا إذا وُصفت ، مثل قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} [البقرة : ٢١٧] ، محتجاً بأنها إن لم توصف لم تُفِد ، أيَّ فائدة ، مثل : " مَرَرْتُ بزيدٍ برجلٍ " [٦] .

حادي عشر : الإخبار بنقل الرأي الكوفي . الواو للترتيب :قال ابن مالك : " ذهب أهل الكوفة إلى أن الواو ترتِّب ، وحكى عن قطرب وثعلب والربعي[١]. وذهب الشافعي رضي الله عنه : إلى أنها للترتيب ، ويقال نقله عن الفرّاء " [٢] .

الخاتمة :

لحظنا في دواخل هذا البحث أنّنا يُمكن أن نُرجِعَ أسباب الالتقاء بين الأندلسيين والكوفيين ، إلى أساس أنّ الأندلسيين من أهل الظاهر وأهل الكوفة من أهل السماع ، وهما أمران يلتقيان على مبدأ سماعي وصفي ليس فيهِ جدلٌ عقلي .كذلك لحظنا أن موافقة الأندلسيين للكوفيين ، تكثر حين يرون أن الحق في جانب الكوفيين ، ثم يأتون بعد ذلك بالأدلة والبراهين التي تؤيد موقفهم هذا ، فكانت موافقة الأندلسيين للكوفيين مبنية على أسس ثابتة تتعلق بطبيعة المنهج ، ومنهجهم هذا يؤيد تعمّدهم موافقة الكوفيين في كثير من المسائل ، وخير دليل على ذلك أن أبا حيان لم يقف من المذهب الكوفي موقف المعارض دائماً بل يوافقهم في بعض المسائل المتعلقة بالقراءات القرآنية فنراه يقتدي بأئمة الكوفيين في ترجيحه بين القراءات المتواترة .[٣]أشار البحث أيضاً إلى أنّ رغبة الأندلسيين لم تكن في موافقة الكوفيين ؛ لأنّهم كوفيون ، ولا مخالفة البصريين؛ لأنهم بصريون ، إنما كان الخلاف لأجل المخالفة ، فكانت المخالفة مبنية على أسس ثابته تتعلق بطبيعة المنهج الذي اتبعه نحاة الأندلس ، فلا أبو حيان خالف الكوفيين ووافق البصريين ، ولا ابن مالك وافق الكوفيين وخالف البصريين ، ولا الآخرون منهم فعلوا ما فعلوا ، إلا ؛ لأنّهم ينزعون إلى المخالفة ، وحب الظهور . فمنهم من وافق الكوفيين مخالفةً لأهل البصرة ، ثم أظهر شيئاً من المخالفة لمن وافق الكوفيين ، وعاد لموافقة البصريين مخالفةً لأصحابهم ، ثم خالف الآخرون الأولين مخالفة لمن سبق ، وهكذا نجدهم اختطوا منهجاً ساروا فيه ، ومنهجهم هذا يؤكد تعمدهم موافقة الكوفيين في كثير من المسائل .لأجل الظهور والمواجهة مع من تبع البصريين من النحاة . و تعمدهم موافقة البصريين في كثير من المسائل .لأجل الظهور والمواجهة مع من تبع الكوفيين من النحاة . وما كانت نَفرَةَ ابن مالك وأبي حيان من نحاة الأندلس ، إلاّ لأنّ أولئك كانوا مقلِّدينَ لِتَوَجُّه أهل الكوفة ،

في حين حاول هذان العالِمانِ الجليلانِ التفريقَ بين التبعية والإبداع ، فاختارا الإبداع فكان لهما ما أرادا ، وإن كثرت موافقاتهما للكوفيين وختاماً اسأل الله تعالى التوفيق والرشاد والسداد فيما ذكرت ومن الله التوفيق .جدول بمتابعات نحاة الأندلس لنحاة الكوفة وقُرّائها

ت	النحوي الأندلسيّ	المسألة وموضعها
١-	أبو بكر الزبيدي (٣٧٩ هـ)	**تابع الكوفيين** في : مصطلح (الكناية) الضمير ،(أي) تأتي بمعنى الاسم الموصول (الذي) ، و إن المخففة ، ومصطلح (لا التبرئة) ، و الأفعال القلبية وخصائصها بالإلغاء والتعليق ، و تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومستقبل دائم ، و مصطلح الخفض ، و حاشا في الاستثناء أو حرف ، ومصطلح (التفسير) التمييز ، و جزم فعل الأمر على أنه معرب .
٢-	مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)	**تابع الكوفيين** في : قراءة الآية (مايَخْدعون) بفتح الياء وإسكان الخاء من غير ألف، و قوله تعالى (مخلَصا) بفتح اللام ، و قوله تعالى (دَرجاتٍ) بالتنوين . و قوله تعالى (حَشى لله) قرأها بغير ألف ، قوله تعالى (تنزيلَ العزيز الرحيم) قرأها بالنصب على المصدر ، و قراءة قوله تعالى (إنك لا تُسمع الموتى) بضم التاء . إجازة بناء (يومَ ينفع) على الفتح ، و قراءة (افحسب الذين كفروا) بكسر السين بمعنى افظن ، و نصب المفعول به ، و النصب مع سقوط حرف الجر ، والعامل في الحال ، و مجيء التمييز معرفة ، و نصب خبر كان . - **تابع حمزة وابن عامر** في : الاحتجاج لقوله تعالى (أن الله يبشرك) بكسر (إن) -**تابع ورش والكسائي** في : قوله تعالى (ارجه وأخاه) قرأتها بغير همز وصلة الهاء بياء . - **تابع عبد الله بن مسعود** في : قراءة قوله تعالى (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) بالرفع **تابع حمزة والكسائي** في : قوله تعالى (يبشرك) بالتخفيف . - **تابع عاصماً من الكوفيين:** قراءة قوله تعالى (أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين) بفتح همزة (أن) - **تابع حفص عن عاصم** في : قراءة قوله (معذرة إلى ربكم) بالنصب . - **تابع الفراء في: النصب والرفع** في قوله تعالى (الحج أشهر معلومات) . - **تابع الكسائي** في :نصب غير على الاستثناء في قوله تعالى (لايستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر) - قوله تعالى (ثوابا من عند الله) ثوابا منصوب على القطع أي على الحال ، و قراءة (غيره) بالخفض ، و قراءة (دكاً) بالتنوين - **تابع عاصما من الكوفيين** في : قراءة (حمالةَ الحطب) بالنصب . - **تابع حمزة الكوفي** في : المفعول المطلق لفعل محذوف . - **تابع الفراء** في : إن النافية تعمل عمل (ما) الحجازية . - **تابع الكسائي ونافع وابن عامر** في : غير بين الاستثناء والصفة
٣-	ابن سيده (ت ٤٤٨هـ)	- **الكسائي** في : قياس ردايان وكسايان .
٤-	ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)	- **الكوفيين** في : ليس العاطفة .
٥-	الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)	- **الفراء** في : الفاء قد تزاد في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً . - **تابع الكوفيين** في : العطف ما بعد الفاء والواو.، وإجراء القول مجرى الظن . يجوز أن يقع بعد (ليس وأخواتها،معمول خبرها) - **الكسائي** في : المفعول المطلق لفعل محذوف .
٦-	ابن السيد البطليوسي(٥٢١	- **الفراء** في : كأن لايفيد التشبيه ألا أذا كان خبرها جامدا . - **الكسائي** في : أجازة الرفع والنصب على الاشتغال في مثل (أنا ضربته)

	هـ)	
٧-	ابن الطراوة (٥٢٨هـ)	- **الكوفيون** في : رب اسم مبني ، و الممنوع من الصرف (العلمية) ، و لزوم المضمرات التعريف ، و المعرفة أصل والنكرة فرع ، و مجيء التمييز معرفة ، و كأن تكون بمعنى ظننت ، ورأى القلبية وخصائصها بالالغاء والتعليق ، و لايجوز دخول (في) على الايام ، و لايجوز الغاء عمل ظن واخواتها اذا تصدرت في الجملة . **الكسائي** في : البدل الممنوع من الصرف . - **الفراء** في : بدل الاشتمال
٨-	أبو الحسن ابن الباذش الجزولي (٥٨٠هـ)	- **الكوفيون** في : جواز الفصل في النكرات
٩-	أبو بكر بن طاهر (٥٨٠هـ)	- **الكسائي والفراء** في : كلا وكلتا - **الكوفيون** في : ناصب الظرف . - **الكسائي ونافع وابن عامر** في : (غير) بين الاستثناء والصفة .
١٠-	السهيلي (٥٨١هـ)	- **الكوفيون** في : ما زاد على ثلاثة أحرف ، وألف (ذا) زائدة ، و كون (ما) حرفاً إذا تقدرت بالمصدر ، و تنوين التمكين فرق بين المفرد والمضاف ، و ذو بمعنى صاحب ، و أسماء الإشارة لا توصف ، والنكرة لا يجوز أن تبدل من المعرفة إلا إذا وصفت ، و لكن العاطفة ، و إبدال النكرة من النكرة ، و إن وأخواتها ، و الاسم المرفوع بعد (منذ ومذ) . - **الكسائي وهشام الضرير والفراء** في : تنازع العاملين .
١١-	ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)	- **الكوفيون** في : الاسم المرفوع بعد (منذ ومذ) ، و(ما) في (لاسيما) نكرة موصوفة ، و ناصب الظرف ، و نصب ماخلا على الاستثناء ، و لايجوز الاستثناء بأداة واحدة ، و التمييز التالي (لكأين) .
١٢-	ابن خروف (٦١٠هـ)	- **الكسائي والفراء** في : كلا وكلتا . **الكسائي** في : تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليها . **الفراء** في : استعمال (خاف) استعمال (ظن) وعلم .
١٣-	ابن معطٍ (٦٢٨هـ)	- **الفراء** في : إعراب الفعل المضارع. - **الكوفيون** في : زيادة (خبر واخبر)، و العامل في المفعول به .
١٤-	أبوعلي الشلوبين (٦٤٥هـ)	**الفراء** في : نعت الأعم بأخص. **الكوفيون** في : العطف على الضمير، و لايجوز الاستثناء بأداة واحدة
١٥-	ابن عصفور (٦٦٩هـ)	- **الكوفيون** في : ذكر حكم الفاعل في الأفعال التي لا تتصرف ، و لات لا تعمل إلا في الحين ، و دخول اللام على خبر إن ، و زيادة (خبّر وأخبر) ، ونصب غير (حالاً) . الفصل بين حرف الجر والمجرور، و مصطلح (الخفض) ، و ليس العاطفة ، و مصطلح النعت ، و جواز جريان عطف البيان على النكرة ، و اللام في لهنك ، و هب من باب ظن وأخواتها ، و إجراء القول مجرى الظن - **الكسائي** في : (نعم و بئس) ، - **الفراء و الكسائي** في : إجازة (ما بقائم زيد).
١٦-	ابن الضائع (٦٨٠هـ)	- **الفراء** في : أخذ السماع عن العرب مثل (مكانكي)بمعنى (انتظرني) . - **الكوفيون** في : إجراء القول مجرى الظن .
١٧-	بدر الدين بن مالك المعروف (بابن الناظم)	- **الكوفيون** في : العلم ، وإبراز الضمير وعدمه ، و مِنْ لابتداء الغاية(الإنصاف:١/٣٧٠) ، و توكيد النكرة المحددة .

	(٦٨٦هـ)	
١٨-	ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ)	- **الكوفيون** في : مسألة (عدّ) من باب ظن وأخواتها .
١٩-	ابن مالك (٦٧٢هـ)	- **الكوفيون** في : ضمير الرفع المنفصل (أنا) ، و إتباع اللقب للاسم في الإعراب ، والذي للمفرد المذكر والتي للفرد المؤنثة ، وقد يستغني الموصول عن الصلة ، و حذف الموصول الاسمي ، وحذف العائد على الموصول ، و المعرف بالأداة . نعت الأعم بالأخص ، وتوكيد النكرة المحدودة ، وإياه توكيد لا بدل ، و أو العاطفة بمعنى الواو ، و الواو للترتيب ، و لكن العاطفة ، و حتى، و بل ، والعطف على الضمير المجرور ، وإبدال النكرة من النكرة ، وامتناع تقديم خبر (ليس) عليها ، ولا يلي كان وأخواتها معمول خبرها ، و ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، و فتح سين (عسى) ، والعطف على اسم إن بالرفع ، وعد من أخوات ظن ، و هب من أخوات ظن ، ودرى من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وإجراء القول مجرى الظن ، و أعمال اسم المصدر عمل المصدر ، و الاسم المرفوع بعد (منذ ومذ) ، و جواز وقوع (من) لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، و (سوى) تأتي اسما وتلزم الظرفية ، و لا يجوز الاستثناء بأداة واحدة ، و تقديم الحال على الفعل العامل فيها، و النصب على التمييز ، و تشديد النون من (اللذان واللتان) في التثنية ، و جواز جريان عطف البيان على النكرة ، - **الفراء** في : ضمير (أنت) ، و الموصوف الحرفي (لو) ، و وما الذي ، وتقديم التمييز على عامله ، و لات لا تعمل إلا في الحين ، و دخول اللام على خبر إن ، و زيادة (خبر وأخبر) ، و(سوى) كغير ، ونصب غير حالاً . **الكسائي** في : من لا تستعمل نكرة موصولة ، و أعمال (إن) عمل (ليس) ، و الفاء وثم ، - **الكوفيين- عدا الفراء** في : تقديم العامل أو تأخيره . - **الكسائي وهشام الكوفي** في : بدل البعض من الكل ، و قيام التمييز مقام الفاعل - **الكسائي وأكثر الكوفيون** في : إن النافية تعمل عمل (ما) الحجازية . - **أبو عبد الله الطوال** في : تقديم المفعول به على الفاعل .
٢٠-	أبو حيان (٧٤٥هـ)	- **الفراء** في : منع مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون ، والمد والقصر في هؤلاء ، و(من) تقع على العاقل المعدوم ، و الإلغاء والأعمال في (ليتما) ، و عمل لا النافية للجنس، و زيادة (خبّر وأخبر) ، و دون والرفع ، و جمع التمييز المنصوب ، و مصطلح (القطع) الحال ، و تذكير العدد وتأنيثه ، و إتباع المضاف إليه بالجر والرفع ، و إعراب (شهر) ، و تفسير (بسم الله الرحمن الرحيم) ، وعلة بناء الآن . - **الكوفيون** في : جواز نصب الفعل بعد جواب الرجاء ، ومن معاني (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان ، و حذف الياء من مماثل مفاعيل ، و جواز التعجب من الألوان ، و اعرف المعارف ،و ضمير الفصل (العماد) ، و ضمير الشأن (ضمير المجهول) ، و المضمر بعد لام كي ، و إجازة العطف على الضمير من غير توكيد ، و حذف حرف النداء من المشار، و حذف الموصول الاسمي ، و ال عوض من الضمير ، و القول في رافع المبتدأ والخبر ، و مصطلح النعت ، و جواز التوكيد بأكتع دون اجمع ، و ليس العاطفة ، و لكن العاطفة ، وامتناع تقدير خبر ليس عليها ، و اللام في خبر (كان) المنفية ، و نصب خبر كان ، و لا النافية لا تقع بعد منفي إلا إذا كانت بمعنى (غير) ، و ظن وأخواتها (عدّ) ، و إجراء القول مجرى الظن ، و النصب على التشبيه بالمفعول به ، و أعمال الظرف ، و المفعول معه منصوب على الخلاف ، و تقديم الحال على الفعل العامل فيها . ، وقوع الفعل الماضي حالاً ، و جواز إبدال ضمير المتكلم بدل كل من كل ، و حذف المضاف ، و رافع الفعل المضارع ، و لا يجوز تقديم الخبر ، والنصب مع سقوط حرف الجر ، والعامل الحال ، و مجيء التمييز معرفة ، و نداء ما فيه ال ، و العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، و العطف على الضمير المرفوع ، و قياس ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعال ومَفْعل، و الأسماء المعتلة اللام ، و وصول المكنى بالمبهم ، و إلى بمعنى (مع) ، و الفصل بين المتضايفين ، و إعراب الأسماء الستة ، و العدل مع الصفة فيما وازن مفعل وفعال مع العدد،

		و التأنيث الممنوع من الصرف ، و الضمائر (هو وهي)، و بناء أسماء الإشارة والموصولات ، و افعل التفضيل والنكرة ، و حذف حرف النداء من المشار – **هشام بن معاوية الضرير** في : إدغام (اردّ، واغضّ، واقرّ) ، وإجازة الفصل بين (إن) وبين معمولها ، و أصل ألف زال ، وقعد بمعنى صار، و تسكين (مع) ، و إعراب حيث ، و قراءة (دكاً) منوناً، و– إعراب ا لآية (انه عمل غير صالح) ، عسى الخبرية . – **الكسائي** في : الجمع بين التنوين والضمير . – **الكسائي وهشام الكوفي** في : عودة الفاعل الضمير على شيء اتصل بالمعمول ، الفاعل قيام التمييز مقام ، قيام التمييز مقام الفاعل . – **الفراء والكسائي** في : خبر كان المضمرة ، والنصب على التمييز ، و إجازة (ما بقائم زيد) ، و جعل الباء في البسملة للاستعانة ، و كلا وكلتا – **الفراء وهشام الكوفي** في : إقامة الجار مقام الفاعل . – **الكسائي وهشام الكوفي** في : – **ثعلب** في : تعدية (سَفِه) بالكسر ، و صرف مالا ينصرف – **الفراء والكوفيون** في : اللام في (لعل) . – **ابن الانباري** في : حذف همزة الاستفهام .

جرى توثيق هذه المسائل في رسالة الماجستير الموسومة بـ (موافقات النحويين الأندلسيين للنحويين الكوفيين)، رسالة ماجستير للطالبة منتهى عيد خلف سلمان ، كلية التربية للبنات/ جامعة الأنبار ، ٢٠٠٤م هذا إحصاءً بالمتابعة لكل نحوي من نحاة الأندلس تابع أهل الكوفة ، وسأذكر أكثرهم شهرةً ومتابعةً للكوفيين .

١–	ابو حيان (ت٧٤٥هـ)	الكوفيون ٥٠ ، الفراء ٢١ ، الكسائي ٩، ثعلب ٢، هشام الضرير الكوفي ١١، ابن الأنباري ١
٢–	ابن مالك (ت٦٧٢هـ)	الكوفيون ٣٤ ، الفراء ٩ ، الكسائي٥، هشام الضرير٢ ، أبو عبدالله الطوال ١
٣–	مكي بن ابي طالب (ت٤٣٧هـ)	الكوفيون ١٣، الفراء ٢ ، الكسائي ٧ ، حمزة ٣ ، ابن عامر ٢، عاصم ٣ ، عبدالله بن مسعود ١ ، ورش ١، نافع ١
٤–	ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)	الكوفيون ١٢ ، الفراء ١، الكسائي ٢
٥–	السهيلي (ت٥٨١هـ)	الكوفيون ١١ ، الفراء ١ ، الكسائي ١ ، هشام الضرير الكوفي ١
٦–	ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)	الكوفيون ٩ ، الفراء ١ ، الكسائي ١
٧–	أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ)	الكوفيون ١٠
٨–	ابن خروف (ت٦١٠هـ)	الكوفيون ٥ ، الفراء ٢ ، الكسائي ٢

هوامش البحث

(١) ينظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي :١٩.

(٢) ينظر: البيان المغرب لابن عذارى ، ط٢ :١٣٥/١،وتاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس٢٨٨.

(٣) ينظر :نفح الطيب للمقري : ٣٧٣/٤ .

(٤) ينظر :تاريخ العربية :٥٢.

(٥) من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني : ٩٦.

(١) ينظر المدارس النحوية د. خديجة الحديثي : ٣٩٣.

(٢) ينظر دروس في المذاهب النحوية : ٢١٥.

(٣) ينظر: نفسه .

(٤) من تاريخ النحو: ٩٦ .

(١) ينظر: من تاريخ النحو : ٩٧.

(٢) ينظر من تاريخ النحو:.١٠١

[٣] ينظر تاريخ العربية :٥٥ .

[١] ارتشاف الضَرَب : ١٣٤/١ .

[٢] ينظر الجدول في نهاية البحث ص: ١٣-١٥ .

[٣] ينظر الجدول في نهاية البحث .

[٤] ينظر الجدول في نهاية البحث ص: ١٣-١٥ ، وينظر تسهيل الفوائد:١٩ ،٤٦ ،٤٧

[١] ينظر الإنصاف : ٥٢٤/٢ .

[٢] ينظر :أبو حيان النحوي :٣١٥،٣١٦،وتاريخ العربية :٥٧ .

[٣] الإحكام في أصول الأحكام :١١٤/٨ .

[١] الإحكام في أصول الأحكام :١١٤/٨ .

[٢] ينظر أبو حيان النحوي : ٣١٨.

[٣] ينظر أبو حيان النحوي : ٣١٩.

[٤] ينظر طبقات المفسرين، للداوودي:٢٨٢/٢.

[٥] ينظر: أبوحيّان النحوي :٣١٩.

[٦] ينظر نفسه : ٣٢٠.

[١] ينظر: المدارس النحوية : د. شوقي ضيف :٢٨٨.

[٢] ينظر دروس في المذاهب النحوية ، د. عبدة الراجحي : ٢١٦.

[٣] نزهة الألباء ،لابن الأنباري : ٣٤٧، ومعجم الأدباء، لياقوت الحموي :١٦٧/١٢، ونحو القراء الكوفيين:٣٨٦.

[٤] الكشف عن وجوه القراءات وعللها :٢١/١.

[٥] ينظر :نحو القراء الكوفيين : ٣٨٧.

[١] الكشف عن وجوه القراءات وعللها : ٤٣٤/١، وينظر : نحو القراء الكوفيين: ٣٨٧.

[٢] ينظر : طبقات المفسرين :٢٨٩/٢، و المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية ، :٢٨.

[٣] الدرر الكامنة : ٣٠٤/٤.

[٤] فوات الوفيات : ٥٦١/٢.

[٥] أبو حيان النحوي : ٢٤٧-٢٤٨.

[٦] البحر المحيط :٣٦٢/٢-٣٦٣، وأبو حيان النحوي :٢٤٨.

[١] أبو حيان النحوي : ٣٠٢.

[٢] البحر المحيط : ٤٢/٨.

[٣] البحر المحيط:٨٧/٤.

[٤] ينظر : المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية: ٤٩٢.

[١] البحر المحيط:٤٩٩/٢ .

[٢] ينظر أبو حيّان النحوي :٣٠٠-٣٠٣.

[٣] ارتشاف الضَرب : ٢٤/١، ٢٧٦.

[٤] ينظر ارتشاف الضَرب :٢٥/١، وأبو حيّان النحوي :٣٢٣.

[٥] البحر المحيط:٥٥/١، و ارتشاف الضَرب :٢٧٨/١، وينظر أبو حيان النحوي :٣٢٣.

[١] ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام : ٣١٧.

[٢] ينظر أبو حيان النحوي :٣٣٩.

[٣] النهر المادّ: ١١٢/١.

[٤] لمزيد من التفصيل ينظر:أبو حيّان النحوي:٣٤٠-٣٤٣.

[٥] ينظر المدرسة النحوية في مصر والشام :١٣١٧-٣٢١.

[٦] ينظر: على سبيل المثال :٣٥، ٦٧، ٦٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٨٥.في كتاب (تسهيل الفوائد).

[١] ينظر :تسهيل الفوائد : ٥٧، ٥٨.

[٢] ينظر: المصدر نفسه : ٦٧، ٦٨ .

[٣] ينظر : ابن الناظم النحوي :١٨٠.

[٤] ينظر: مدرسة الكوفة : ٣٦٢.

[٥] ينظر : مدرسة البصرة النحوية: ١١٢، ١٤٤.

[١] تنظر خاتمة الرسالة ونتائج البحث فيها .

[٢] ينظر : ارتشاف الضَرب :٢٢٨/١، وشرح الأشموني:٢٨٧/٢.

[٣] ينظر الإنصاف : ٥٥١/٢، وعلل النحو لابن الرواق:١٥٣.

[٤] شرح الأشموني:٢٧٧/٣، وينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام:٢٠٤.

[٥] المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية:٢٨٨.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٥٢٤.

[١] البحر المحيط:١٥٧/٣، وإعراب القرآن في تفسير أبي حيان :٣/١.

[٢] البحر المحيط :٤٦٩/٧- ٤٧٠، وأبو حيان النحوي:٤٩٣- ٤٩٤.

[٣] ينظر:شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٦٠/٢،وارتشاف الضَرَب:٢٤٣/٢.

[٤] ينظر التسهيل: ٩٤.

[٥] ينظر:ارتشاف الضَرب:٢٤٣/٢.

[١] إعراب القرآن في تفسير أبي حيان:٢٤١/١.

[٢] شرح الكافية الشافية:١١٧٧.

[٣] إعراب القرآن في تفسير أبي حيان :٢٠٦/١.

[٤] البحر المحيط:٤٢٦/٢.

[٥] ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٢٨٧/٢،والغرة المخفية:٢٧٩/١.

[٦] ينظر همع الهوامع:٢٥٢/١، ١٤٥/١، ١٨٧/١، ٢٩/٢.

[٧] ينظر همع الهوامع:٥٥/١.

[١] ينظر همع الهوامع : ١٥٣/١، والمدارس النحوية د. شوقي ضيف:٢٩٦.

[٢] البحر المحيط :١٨٩/١، وإعراب القرآن في تفسير أبي حيان:١٩٠/١.

[٣] خزانة الأدب : ٤١٤/٤.

[١] قائله الراعي من نمير بن عامر، رواه سيبويه بلفظ، دَعوا: يالَكَلبٍ واعتَزَينا لعامرٍ،ينظر: الكتاب:٤٥٧/١.

[٢] شرح ابن عقيل :٧٢/١، و ينظر: المدرسة النحوية في مصر والشام:٢٠٤.

[٣] ينظر البحر المحيط:٦٢/١، وإعراب القرآن في تفسير أبي حيان: ٢١٠/١.

[٤] مغني اللبيب:٣٣٣/١.

[٥] ينظر: الكشاف:٤٠٦/١.

[٦] البحر المحيط:٣٥٧/٢، وينظر: الإنصاف:٦٥/١، وإعراب القرآن في تفسير أبي حيان:١٨٩/١.

[١] همع الهوامع: ١٢٧/٢.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك :١٩٦/٣.

[٣] ينظر :الغرة المخفية:٣٨٣/١.